أليات حماية البيئة من التلوث و أثرها على تنافسية المؤسسات الصناعية: دراسة استقصائية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري.

Mechanisms for protecting the environment from pollution and its effect on the competitiveness of industrial establishment: a survey on a sample of institutions in the West of Algeria

جلولي بوجمعة[1]، أ.د بوفاسة سليمان [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، boudjallol@yahoo.fr

[2] كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، slimane_fassa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/07/10 تاريخ القبول: 2020/09/21 تاريخ النشر:2020/10/29

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاليات المحلية والدولية لحماية البيئة من التلوث الصناعي، ومدى تأثير الالتزام بهذه الاليات على تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية؛ ومن أجل التحقق من ذلك قمنا بدراسة استطلاعية على عينة عشوائية من المسؤولين عن السياسة البيئة في المؤسسات الصناعية في الغرب الجزائري (مدير، نائب المدير، المحاسب المالي، المسؤول البيئي) ، بالاستعانة بأداة الاستبيان اشتملت على محورين و 22 فقرة.

أفضت الدراسة بعد التحقق من صدق وثبات الأداة، وقيامنا بمعالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، الى وجود علاقة ارتباطيه بين آليات حماية البيئة وتنافسية المؤسسات الصناعية، سمح لنا بالقول بأن الالتزام بآليات الحماية البيئية له الأثر الايجابي على تنافسية التكلفة وتنافسية التمايز لدى هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : البيئة، التلوث الصناعي، المؤسسة الصناعية، التنافسية .

تصنيف JEL: Q52، Q57، L0

Abstract :

This study aims to identify local and international mechanisms to protect the environment from industrial pollution, and the extent to which the commitment of these mechanisms affects the competitiveness of Algerian industrial enterprises; In order to verify this, we conducted an exploratory study on a random sample of environmental policy officials in the industrial establishments in the Algerian West (director, deputy director, financial accountant, environmental official), using the questionnaire tool, which included two axes and 22 paragraphs.

The study, after verifying the validity and reliability of the tool, and our processing of the data obtained using the SPSS statistical program, led to a correlation between the mechanisms of environmental protection and the competitiveness of industrial institutions, which allowed us to say that commitment to environmental protection mechanisms has a positive impact on cost competitiveness and the competitiveness of differentiation of these institutions .

عنوان المقال: أليات حماية البيئة من التلوث وأثرها على تنافسية المؤسسات الصناعية: دراسة استقصائية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري.

Keys words: **Environnent**, **Industrial Pollution**, **Industrial establishment**, **Competitiveness**.

***JEL classification codes*: Q52, Q57, L0**

المؤلف المرسل: جلولي بوجمعة، boudjallol@yahoo.fr

تمهيد

لقد بدأ الاهتمام العالمي بقضايا البيئة منذ النصف الثاني من القرن العشرين ليعكس الوعي المتزايد بما تخلفه المشكلات البيئية من آثار معقدة وبعيدة المدى على المستويات المحلية و العالمية ، و تعتبر البيئة محوراً هاماً من محاور التنمية الشاملة ، وتحتل قضية التلوث البيئي حيزاً رئيسياً من التفكير الدولي ولذلك أخذت حكومات العالم في وضع آليات محلية وتضافرت الجهود الدولية لوضع آليات ومعايير بيئية دولية للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة . و باعتبار المؤسسات الصناعية فاعل أساسي في احدث الثلوث البيئي فقد زاد اهتمام الاقتصاديين بالبعد البئي في الؤسسات الاقتصادية ، و أصبح لزاما على المؤسسات التقيد بمجموعة من الأليات و السياسات االبيئية للوصول الى الانتاج الانظف أو على الاقل الحد من التلوث البيئي.

اشكالية الدراسة :

ان الاليات البيئية المتبعة من طرف المؤسسات الصناعية لها آثار اقتصادية ومن ثم يمكنها أن تؤثر على تنافسيها والسؤال الرئيسي الذي نطرحه هنا:

مامدى تأثير آليات حماية البيئة من التلوث الصناعي على الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بأليات حماية البيئة ؟
- ما مدى اهتمام المؤسسات الصناعية بالبيئة ؟
- و ما طبيعة العلاقة بين أليات حماية البيئة و تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية .

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– يتوقع وجود علاقة ارتباطية بين آليات حماية البيئة وتنافسية المؤسسات الصناعية .

– يتوقع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك مؤسسات الصناعية الجزائرية لاهمية الالتزام بالبيئة والمسؤولية البيئية يرجع الى متغيرات خاصة بكل مؤسسة تعزى للمتغيرات الخاصة بكل مؤسسة (حجم المؤسسة الصناعية، عمرها الانتاجي، المؤهل العلمي للمسؤول البيئي، خبرة المسؤول البيئي في المجال البيئي.) لمجموع مؤسسات عينة الدراسة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هذه الى:

- التعرف على الاليات المحلية و الدولية لحماية البيئة من التلوث الصناعي .
- التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بهذه الاليات .
- تحديد أثر التزام المؤسسات الجزائرية بالاليات و القوانين البيئية على الميزة التنافسية لها.

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية للمؤسسات محل الدراسة معتمدين في ذلك على تقنية الاستمارة لجمع المعطيات من أجل تحليلها إحصائيا لغرض الوصول إلى الإجابة على الفرضيات.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا هاته إلى جانبين نظري و تطبيقي، تناولنا في اللجانب النظري مفهوم آليات حماية البيئة من التلوث الصناعي بما فيها المحلية و الدولية كما نتناول في الجانب التطبيقي دراسة تطبيقة على مجموعة من المؤسسات الصناعية في الغرب الجزائري .

1- آليات حماية البيئة من التلوث الصناعي

أصبحت *آليات حماية* البيئة من التلوث اليوم من أهم الآليات التي بدأت جميع الدول بالعناية بها، وذلك بعد أن تبين لها أن تلك الآليات ليست ضرورية فقط للحفاظ على صحة الإنسان وإنما هي هامة لدفع عجلة التنمية وضمان استدامتها.

وتعني اليات حماية البيئة (الحد من التلوث)"استخدام الإجراءات والأدوات المناسبة للمحافظة على البيئة وصيانتها والإبقاء على مواردها دون ضرر أو حدوث تغيير .

و باتخاذ مشكلة تلوث البيئة بعدا عالميا ظهرت هناك نوعين من الأليات لحماية البيئة هما :

الأليات المحلية و الأليات الدولية للحد من التلوث .

1-1- الآليات المحلية للحد من التلوث

تعرف على أنها " مجموعة من الأدوات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة "(خليفة، 2000، ص89) و تنقسم هذه الأدوات الى نوعين:

- أدوات اقتصادية.
- أدوات غير اقتصادية.

1-1-1- الأدوات الاقتصادية

تعتمد الوسائل والأدوات الاقتصادية إلى قوى السوق،أي التأثير على نفقة الإنتاج للصناعات الملوثة- من خلال الصناعة لنفقة الآثار الخارجية السابقة- التي تنتقل كلها أو بعضها إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة، ومن ثم تؤثر على هيكلها النسبي، وهذه بدورها قد تؤثر على حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز أو المثبطات السعرية. (الشيخ، 2002، ص325)

وهذه الأدوات قد تكون مباشرة كفرضها على من يقوم بالتلوث أو غير مباشرة كفرضها على الوقود مثلا.

وهناك عدة نظم مختلفة لتوفير الحوافز الاقتصادية منها:

- ✓ **ضريبة التلوث:** إن فرض ضريبة الحد من الآثار الخارجية السالبة يعود لبداية القرن العشرين لما كان يسمى اقتصاد بيجو للرفاهة حيث رأى انه عند حدوث تكاليف إضافية نتيجة النشاط الاقتصادي، فإنه يجب على الحكومة أن تفرض ضريبة على ذلك النشاط مساوية لتلك التكاليف الإضافية وبذلك يتم تغطية تلك التكاليف، ويكون هناك حافز لتخفيضها . (الشيخ، 2002، ص327)

لذلك، نجد أن جوهر فرض ضريبة التلوث- بل استخدام السياسات الاقتصادية باختلاف أشكالها- هو تحميل الملوث بعبء الآثار الخارجية فيما يعرف بمبدأ من يلوث يدفعه.وسعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي تساوي فيها التكاليف الحديث لمكافحة التلوث مع تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث، وللسياسة الضريبية عدد من المزايا مما يجعلها في كثير من الأحيان أداة فعالة للحد من الآثار الخارجية السالبة، فهي تعكس الاختلافات فيما بين تكاليف المنشآت، وكذلك فيما بين تكاليف الأفراد وإنجاز المستوى المروغوب فيه من تخفيض التلوث بأقل تكلفة ممكنة. (Kolstad & Xing, 2002,p118)

بالإضافة، فإن ضريبة التلوث توفر حافزا فعالا لتطوير وتنمية طرق فعالية التكلفة الخاصة برقابة التلوث، ويعود ذلك إلى أنه- حتى في حالة وجود الحد الأقصى الأمثل للمستوى البيئي المروغوب فيه-فإن الضريبة يستمر دفعها على وحدات التلوث المتبقية مما يعطي المنشآت الملوثة حافزا للبحث أن ابتكارات تكنولوجية جديدة تعمل على تخفيض ما تبقى من وحدات تلوث دون الحد الأقصى المحدد.

كما توفر الضرائب البيئية إيرادات للحكومة يمكن إضافتها لموازنة العامة أو تخصيصها لأغراض بيئة محددة، فضلا عن أن فرض ضريبة التلوث لا يحتاج في تطبيقه إلى بيانات ومعلومات تفصيلية تتعلق بنشاط وأوضاع المنشآت الملوثة التي يصعب في العادة أن تبوح بها المنشآت طواعية، وذلك تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتقليل درجة الإكراه التي تنطوي عليها الأدوات غير الاقتصادية. (طعيمة، 2001، ص202)

- ✓ **رسوم الانبعاث:** هي عبارة عن رسوم تفرض على المخلفات والانبعاثات الملوثة للبيئة- أي أنها تختلف عن ضريبة التلوث التي تفرض على المنتجات الملوثة للبيئة- وهذه الأداة تستخدم منذ زمن بعيد وذلك لأنها تؤدي إلى خفض تكاليف التحكم في التلوث، حيث أن كل منشأة ملوثة ستقوم بتحديد انبعاثاتها الملوثة عند تعادل التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع رسوم الانبعاث، كما أنها تتسم بالمرونة وتحفز المنشأة لتطوير تكنولوجيا التحكم في التلوث.
- ✓ **تصاريح التلوث:** نشأت فكرة إقامة أسواق لتراخيص التلوث بناء على اقتراح الاقتصادي دالس (DALES1968) حيث يتضمن استخدام حقوق أو شهادات التلوث كإحدى أدوات سياسة الحد من التلوث، وتحدد السلطات المحلية في كل دولة الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تصدر تصريحا أو أذونا قابلة للتدوال بناء على سعر تحدد وفقا للخسارة الاجتماعية يشتريها الملوث وتسمح له بكمية من التلوث تعادل التصاريح التي يقوم بشرائها، وقد اعتبر "دالس" هذه التصاريح بديلا مباشرا يغني صانعي السيارات عن التقييم النقدي لقيمة الأضرار عند فرض ضريبة التلوث.

وينظر إلى شهادات التلوث على أنها أداة كمية الهدف منها ترشيد كمية ثابتة من السلعة وهي التلوث في هذه الحالة- في حين ينظر للضرائب ورسوم الانبعاث على أنها أداة سعرية. (طعيمة، 2001، ص235)

وتوجد عدة مزايا لتصاريح التلوث حيث أنه يعدل تلقائيا تمشيا مع ظروف النمو الاقتصادي والتضخم بخلاف الضريبة التي تحتاج إلى المراجعة والتعديل من جانب السلطات البيئة، كما أن المنشآت تفضله لما ينطوي عليه من تكاليف اقل حين تصدر وتوزع مجانا ,حيث تحصل المنشاة الملوثة على تلك التصاريح بدون مقابل وتقوم ببيعها لمنشأة أخرى ملوثة وبالتالي تحقق مكاسب مادية، كما أن شهادات التلوث تتيح التحكيم المباشر في كمية التلوث على عكس الضريبة التي تحتاج للمراجعة. (طعيمة، 2001، ص235)

ولكن قد تواجه أسواق الشهادات بعض العوائق منها وضوح القواعد المنظمة خاصة فيما يتعلق بالآجل الطويل لتخصيص تلك الشهادات، كما أن تجارة الشهادات والتصاريح لن تأخذ وضعيتها عند المستوى الفعال الكفء في حالة تمتع الملوثين بنفوذ قوي في السوق مما يتيح لهم التأثير على السعر الذي يتم به التسويق التصاريح. (طعيمة، 2001،ص236)

- ✓ **السندات والتأمين البيئي:** تعتمد السندات البيئية على آلية السعر على السلوك البيئي مستقبلا، وتشمل هذه الآلية على عمل خطاب ضمان بيئي لدى احد البنوك المتعددة يتم تسييله في حالة ما إذا حدثت مشكلة بيئية مستقبلا، ومن ذلك مثلا أن يشترط على أنواع معينة من السفن التي تعتبر قناة مشكلة بيئية مستقبلا، ومن ذلك مثلا أن يشترط عل أنواع معينة من السفن التي تعبر قناة السويس تسجيل خطاب ضمان بمبالغ مالية محددة لحساب القناة لدى أحد البنوك المعتمة لاستخدامه في حالة حدوث مشكلة ببيئية غير متوقعة أثناء العبور، ويتضمن التأمين البيئي- أو وثائق التأمين البيئي- حكما عن

المسؤوليات التي يمكن أن تنشأ في أعقاب تحقق المخاطر البيئية والمميزة الكبرى في ذلك تحويل معظم التكاليف التي تتطلبها عملية الحد من التلوث من الحكومة إلى شركات التأمين الخاصة. (اسماعيل، 2003، ص62)

- ✓ **الدعم:** ويقصد بذلك تقديم دعم مالي للملوث مقابل كل وحدة تلوث يتم معالجتها قبل التصرف وتعد الإعانات بديلا للضرائب لتوفير نفس الدوافع لتخفيض التلوث حيث أن تقديم إعانة لكل وحدة تلوث يتم معالجتها بمثل نفس تكلفة الفرصة البديلة لفرض الضريبة بمقدار معين أي أن تقديم إعانة مقابل كل وحدة تلوث يتم معالجتها يمكن أن يحفز مصادر التلوث لتخفيض حجم التلوث واختيار التكنولوجيا عند نفس المستوى الذي يواجهون فيه ضريبة بنفس المعدل على كل وحدة تلوث. (طعيمة، 2001، ص229)

1-1-2- الأدوات غير الاقتصادية

- ✓ **أدوات التحكم والسيطرة:** و يقصد بأدوات التحكم و السيطرة قيام الدولة بالدور الرئيسي للحد من مشكلات التلوث- وعلى رأسها التلوث الصناعي- ولنشر الوعي البيئي من خلال العمل على سن التشريعات البيئية التي تجبر الملوث شخصا طبيعيا أو معنويا- على احترام البيئة وعدم الإخلال بالتوازن البيئي.

وتمثل هذه التشريعات البيئية الحدود القصوى للتلوث الذي يمكن قبوله في منطقة معينة و تسند مسؤولية تحديدها إلى جهات حكومية علمية متخصصة، وفي سبيل عدم تجاوز تلك الحدود يكون هناك إلزام للمنشآت ببعض القيود الفنية التي من شأنها تقليل وحدات التلوث الملقاة على البيئة وقد تتخذ القيود الفنية التي من شأنها تقليل وحدات التلوث الملقاة على البيئة وقد تتخذ القيود الفنية واحدا أو أكثر من الأشكال، مثل وضع مواصفات معينة للمنتج وكميات محددة، وأيضا وضع مواصفات محددة للمدخلات وطرق ونسب استخدامها. (طعيمة، 2001، ص210-211)

وتكفل القوانين الحماية اللازمة للبيئة عن طريق ما تتضمنه من قواعد أمرة، مثل توقيع غرامات مالية على المخالفين ولا سبيل إلى تحميلها على الغير، لذلك تسمى أدوات التحكم والسيطرة حيث أنها تحدد أين وكيف يتم الحد من التلوث بمختلف أشكاله، ويرى البعض ان جوهر الوسائل التنظيمية يكمن في أفعل أو لا تفعل وتحديد ما يجب وما لا يجب.

وأدوات التحكم والسيطرة من أوائل الأدوات المستخدمة للحد من التلوث منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وتشير الدراسات إلى أن الدول الصناعية الكبرى قد كان لها السبق في الاهتمام بحماية البيئة وإصدار التشريعات الخاصة بها.

فقد تأسست وكالة حماية البيئة الأمريكية عام 1970 واختصت بإصدار التشريعات وأقر الكونجرس الأمريكي الكثير منها، مثل قانون حماية البيئة وقانون منع تلوث الماء وكذلك انتهجت دول أخرى هذا النهج التشريعي فكانت تضعها ضمن قواعد القانون الجنائي العام أو تضعها منفردة بذاتها، ثم تطورات بعد ذلك وظهر قانون حماية البيئة كقانون مستقل له ذاتية الخاصة لدرجة أن البعض ذهب لاعتباره فرعا مستقلا من فروع القانون. (الشيخ، 2002، ص223)

ويتم اللجوء إلى استخدام أدوات السيطرة والتحكم لعدة أسباب منها:

- أن ملكية البيئة هي ملكية عامة، وبالتالي يلزم حمايتها من جانب الدولة.

-كلما ازداد الفرق بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة بالنسبة لمشاكل التلوث كان ذلك مبررا قويا لمطالبة الدولة باتخاذ إجراءات قانونية تصحيحية لعدم الإخلال بالمصالح الاجتماعية.

- المعارضة التي تلقاها الأدوات الاقتصادية من الجماعات التي تعني بحماية البيئة -وأهمها جماعة الخضر- والتي ترى أن تلك الأدوات تتضمن شراء الحق في التلوث وأنها تتسبب في مزيد من التدهور البيئي ولا يجب اللجوء إليها لحماية البيئة إلا في أضيق الحدود. (طعيمة، 2001، ص212)

- ✓ **حلول المساومة:** اقترح (Coase 1960) أداة من أدوات سياسات الحد من التلوث وهي المساومة الاختيارية، وتقوم على إعادة تخصيص حقوق الملكية وإجراء مفاوضات بين مسببي التلوث ومن يقع عليه الضرر حول المستويات المثلى لهذا التلوث دون تدخل حكومي وذلك للحد من التكاليف الاجتماعية والآثار الخارجية السالبة.

وتشير بعض الدراسات إلى نجاح هذه الوسيلة في الحد من التلوث ببعض الدول، ففي تايلاند منح حقوق ملكية الأراضي للمزارعين ساعد على تخفيض إهدار الغابات، كما أن في أندونيسيا منح حقوق ملكية لسكان المناطق الفقيرة باندونيسيا ضاعف الاستثمار في مرافق الصرف الصحي المنزلية ثلاث مرات. (الشيخ، 2002، ص332)

ولكن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الأداة، ومنها أن المفاوضات لابد أن تكون بين عدد قليل وإلا ترتفع التكاليف وتزداد صعوبة ولا تحقق الهدف منها، كما أن أطراف المفاوضات يجب تحديدهم بدقة (Perman, 1996, p301)

- ✓ **الإذعان الاختياري:** وهو يتمثل في محاولة الإقناع المعنوي وتفاهم الحكومة مع المنشآت لحثها على خفض ملوثاتها بطريقة إرادية تطوعية وتقديم التزامات بخفض التلوث لمستوى محدد من خلال فترة زمنية معينة. وتتميز هذه الأداة بانخفاض التكلفة التي تتحملها الحكومة في سبيل تنفيذها وانخفاض مستوى الرقابة على المنشآت حيث أنه التزام أدبي ولا يوجد أي عقاب للمنشآت غير الملتزمة ولكنها تعتمد بصفة أساسية على توافر درجة عالية من رشادة المنتجين.

وهناك عدة أسباب تدفع المنشأة لتقديم مثل هذه الالتزامات للحكومة. فمن ناحية، لتجنب وضع تشريعي حكومي أو قيود بيئية أكثر تشددا وأكثر تكلفة للمنشأة مما تلتزم به، ومن ناحية أخرى، من أجل الحصول على سمعة طيبة في السوق مما يزيد من الطلب على السلعة ويمكنها من استقطاب العمالة الأكثر كفاءة في السوق، بالإضافة إلى أن هذا الإجراء البيئي الذي تتعهد به المنشأة غالبا ما يكون مربحا لها حيث يحقق وفرا في المواد الخام والطاقة، ولكن قد يصعب الاعتماد على هذه الأداة في المدى الطويل. (مصطفى، 1999، ص15)

1-2- الآليات الدولية للحد من التلوث

ظهر الاهتمام ب آليات حماية البيئة الدولية من التلوث منذ أوائل القرن العشرين حيث أخذ التلوث البيئي صفة العالمية، كما أن أثاره السلبية لا تعرف حدودا سياسية أو جغرافية، بل قد يظهر التلوث في دولة لا تمارس النشاط الصناعي أو التعديني وذلك نتيجة لانتقال الملوثات من دولة صناعية ذات تلوث مرتفع إلى دولة أخرى.

آليات حماية البيئة الدولية لها أشكال عديدة، منها الاتفاقيات متعددة الأطراف والمعايير البيئية وهذا ما سوف نتناوله الدراسة في النقاط التالية.

1-2-1- الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

خلال العقدين الماضيين تجلى الاهتمام العالمي بسياسات الحد من التلوث متمثلا في المواثيق الدولية من اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات الذي زاد عن (200) اتفاقية تهدف في مجموعها على حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات الصلة بالبيئة ومواردها على المستوى العالمي (تغير المناخ- استنزاف طبقة الأوزون- الأمطار الحمضية. (UNEP, 2007, p2) وثمة عدد من هذه الاتفاقيات ينظم التجارة فعليا أو يحتوي على مواد مرتبطة بالتجارة . وسوف نتناول أهم هذه الاتفاقيات المؤثرة على التجارة كما يلي:

- ✓ **بروتوكول مونتريال (1987):** عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر 1987 تحت رعاية الامم المتحدة ،يهدف بروتوكول مونتريال إلى الأخذ بالأدوات المناسبة لحماية الإنسان والبيئة من الآثار الضارة التي نتجت أو قد تنتج من النشاط

الإنساني المضر لطبقة الأوزون وحظر استخدام (سواء إنتاج أو استهلاك أو تجارة) المواد الكيماوية التي تؤدي إلى استنزاف طبقة الأوزون مثل مركبات الكلوفلوروكربون CFCs(صالح، 2003، ص45)

ويؤدي حظر استخدام هذه المركبات إلى إحداث تغيرات في عملية الإنتاج واستخدام تكنولوجيا نظيفة يحد من الآثار الخارجية السالبة، كما يؤدي إلى تغير نمط الميزة النسبية حيث أن الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا النظيفة قد تكتسب ميزة تنافسية من جانب الطلب في الأجلين المتوسط والطويل ، وقد بلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية 189 دولة.

- ✓ **اتفاقية بازل 1992** : و تعكس مخاوف الدول النامية ، خصوصا الإفريقية منها من تحولها الى مدافن لنفايات الدول المتقدمة ،تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع الإستراتيجية الملائمة للتحكم في انتقال النفايات الخطرة والتفرقة بينها وبين المواد التي يتم إعادة استخدامها، وخصوصا تلك النفايات المصدرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وقد بلغ عدد الدول الموقعة عليها 166 دولة. (Shelton, 2002, p8)
- ✓ **اتفاقية التنوع البيولوجي 1992**: اهتمت بحماية الموارد البيولوجية- في إطار منهجية الاستدامة- والتوزيع العادل للفوائد الناشئة عن الاستخدام المستديم لها وقد بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 188 دولة
- ✓ **كيوتو بروتوكول1997**: وهو بروتوكول ملحق بالاطار العام لاتفاقية التغيرات المناخية ، عقد في كيوتو باليابان من 1-11-1997، يهدف كيوتو بروتوكول للحد من انتشار مجموعة الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري على 5% أقل- خلال الفترة (2008-2012)- عن الفترة 1998، وذلك للدول الصناعية حيث أنها مسئولة عن نصف الغازات المنبعثة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري ، قد التزم الاتحاد الاوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات ب 8% بين 2008 و 2012 مقارنة مع مستواه في 1990، ووعدت الولايات المتحدة الامريكية بتقليص قدره7 % ، وكندا و المجر و بولونيا واليونان ب6 % ، هذ الالتزامات وغيرها سوف يؤدي الى الحد من انتشار هذه الغازات بنسبة 5.2% بين 2008 و 2012 مقارنة مع ما كان عليه الحال في 1990.وبالتالي التزام الدول بتلك الحدود سيؤثر على الصناعة والتجارة بسبب استخدام التكنولوجيا النظيفة وقد بلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية 155 دولة. (قاسم، 2007، ص432)
- ✓ **اتفاقية استكهولم 2004**: وهي تهدف للتحكم في المواد العضوية الضارة التي تتراكم في السلاسل الغذائية وتضر الإنسان والحيوان، وبلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية 108 دول. (قاسم، 2007، ص432)

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في هذه الاتفاقيات. حيث نجد أن أحد مبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي هو تطبيق الأدوات الاقتصادية كحوافز لحماية الموارد الطبيعية.

وإذا كان الهدف من عقد هذه الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والثنائية هو حماية البيئة والحفاظ على مواردها وكفالة حق الإنسان في التمتع بيئة نظيفة ملائمة، فإن تحقيق هذا الهدف لا يتسنى من مجرد إبرام تلك الوثائق التشريعية الدولية والانضمام إليها وإنما يكون تحقيق هذا الهدف مرهونا بترجمة هذه المعاهدات والاتفاقيات إلى واقع يكفل تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها من خلال إيجاد آليات لتنفيذها والتزام الدول المشاركة فيها باتخاذ تدبير تشريعية وإدارية وتنظيمية لوضع بنودها موضع التنفيذ في أقاليم تلك الدول بحيث تصبح لها صفة الإلزام بما يضمن لها النفاذ في تلك الدول من خلال تشريعات وطنية. (الجندي، 2000، ص49)

1-2-2- المواصفات الدولية

تزايدت أهمية الجوانب البيئية للسلع الصناعية خلال العقدين الماضيين بحيث أصبحت هذه الجوانب تؤخذ في الاعتبار في مرحلة التوصيف المبدئية للمشتريات والمدخلات للعمليات الصناعية.

وبعد أن كان الاهتمام بها منصبا على التأثير المباشر للسلعة من خلال استهلاكها أو استخدامها أصبح هذا الاهتمام يشكل كل دورة حياة المنتج بتأثيراته المتعددة من استخراج المادة الخام إلى التخلص النهائي منه وتوازي مع هذا الاهتمام المتزايد بالجوانب البيئية والذي يتركز أساسا في الدول المتقدمة ازدياد لهوة التكنولوجية بين هذه الدول والدول النامية والتي تصبو في مجملها إلى زيادة التصدير إلى الدول المتقدمة كمحرك أساسي للتنمية وزيادة الدخل القومي بها والارتقاء بالظروف المعيشية لشعوبها. (شريف، 2003، ص165)

وتنقسم المواصفات البيئية المرتبطة بالصناعة إلى مجموعتين رئيسيتين:

- مواصفات للتأثيرات البيئية للسلع.
- مواصفات للنظم وأشهرها النظام الدولي أيزو .14000

1-2-2-1- مواصفات للتأثيرات البيئية للسلع:

تظهر هذه المواصفات في أكثر من شكل منها التشريعات التي لا تسمح بدخول السلعة إلى السوق إن لم تكن متوافقة معها وتسمى المواصفات الإجبارية، وهذه التشريعات تنحصر في المواصفات الخاصة بالسلعة وإن كانت قد بدأت في الامتداد إلى مواصفات عمليات الإنتاج (معايير الإنتاج والعمليات). والشكل الثاني هو العلامة البيئية وهي مواصفات اختيارية يمكن إصدارها على مستوى الدول أو من مؤسسات خاصة مثل اتحاد الصناعات. (شريف، 2003، ص166)

وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

- ✓ **معايير الإنتاج والعمليات**: تهدف هذه المعايير إلى محاولة الحد من الآثار الخارجية السالبة التي تصاحب المراحل المختلفة لعملية الإنتاج (من إنتاج، توزيع، بيع...) ووفقا لقواعد التجارة في منظمة التجارة العالمية فإنه توجد معايير مرتبطة بالمنتج وهي تلك المتطلبات المحددة للخصائص النهائية للمنتج، ومتطلبات غير مرتبطة بالمنتج، وهي التي تهتم بطرق الإنتاج والعمليات ولا ترتبط بالخصائص النهائية للمنتج. ونجد أن تطبيق معايير العمليات والإنتاج يكون أكثر استخداما في الحد من تدهور الكائنات الحية والمحافظة عليها، مثل المعروضة للانقراض، ويكون قليلا في مكافحة التلوث العالمي (الأمطار الحمضية- ظاهرة التسخين) نظرا للتكلفة المصاحبة لهذه المعايير.ويؤدي تطبيق الدول الصناعية المتقدمة لمعايير العمليات والإنتاج على وارداتها من الدول النامية إلى تغيير هيكل النفقات النسبية لهذه الدول ارتفاع تكلفة الإنتاج وأيضا إدراج هذه المعايير في قواعد منظمة التجارة العالمية وإعطائها صفة الشرعية قد يكون بيئيا غير ملائم لبعض الدول. فمثلا الدول التي تعاني ندرة في عنصر الماء مع فرضها قيود على الصناعات المستوردة بشأن استخدام الماء قد يضر الدول المصدرة لها والتي قد تتمتع بوفرة هذا العنصر.
- ✓ **العلامة البيئية** : هي عبارة عن علامة تجارية اختيارية تمنح للمنتجات التي لا يصاحب عملياتها الإنتاجية آثار خارجية سالبة مقارنة بالمنتجات الأخرى في المجموعة نفسها. والهدف هو تشجيع المنشآت على إنتاج منتجات صديقة للبيئة. وقد أخذت أهمية العلامة البيئية تزداد في السياسات البيئية في عدد كبير من الدول التي أصبحت لها علامة بيئية مميزة وخاصة بها: مثل الملاك الأزرق في ألمانيا والاختيار البيئي في السويد وكندا و"White Swan" في دول النرويج.

وقد حددت المنظمة العالمية للتوحيد القياسي international Organization for standardization "ISO" ثلاثة أنواع للعلامة البيئية هي:

* نوع I: تقوم دولة ما بمنح تراخيص لدولة أخرى باستخدام علامتها البيئية مقابل رسوم استخدام.
* نوع II: قيام المنتج نفسه أو الدولة المصدرة بإعلان أن منتجها "منتج بيئي" وقيامه بوضع علامة بيئية عليها.

* نوع III: يحددها طرف ثالث- غير المنتج الأصلي والمستهلك- عادة ما تكون مؤسسة متخصصة في المعايير البيئية القياسية، وبناءا عليه يتم إصدار شهادة بالعلامة البيئية.(office of Technology Assessment, 1992, p19)

1-2-2-2- مواصفات النظم البيئية:

نظام الإدارة البيئية هو نظام متكامل يهدف إلى تحقيق التحسينات البيئية من خلال إدارة جيدة للأنشطة التي يمكن أن تؤثر على البيئة و بالتالي فإن هذا النظام يضم العديد من العناصر و المكونات التي يقوم بوضعها في شكل إطار عمل و التنسيق فيما بينها لتكون أداة تنظيمية تساعد الإدارة في فهم و رقابة الأداء البيئي للمؤسسة و يجعلها قادرة على إتخاذ الإجراءات الوقائية الأزمة للتصدي للمشكلات البيئية الحالية و المتوقع حدوثها .(أحمد، 2012، ص 54)

كما أن نظم الإدارة البيئية عبارة عن دورة كاملة تتكون من عدة مراحل بدءا بوضع السياسة البيئة ومرورا بالتخطيط والتنفيذ والمراجعة والتصحيح وذلك لتحقيق الهدف النهائي وهو التطوير والتحسين المستمر للأداء البيئي.
و يتميز هذا النظام بوضع طرق و إجراءات للحماية من التلوث فبدلا من التفكير في وسائل التخلص من الملوثات و النفايات و تنقية البيئة فإن هذه الطرق و الإجراءات تساعد المنظمات على تدنية أثارها البيئية الضارة

وفي معظم بلدان العالم، فإن تطبيق هيكل للإدارة البيئية في الشركات يتم على أساس تطوعي بناء على الفوائد العديدة لأتباع مثل هذه الهياكل. ويعمل النظام عن طريق إدراج البعد البيئي في أنشطة المنشأة بحيث تكون الأنشطة البيئية جزءا لا يجزأ من مسئوليات العاملين بالمنشأة ويشكل النظام إطارا يسمح للمنشأة بحل مشكلاتها البيئية بطريقة تحقق الالتزام بالقوانين البيئية والعائد الاقتصادي في الوقت نفسه" (شريف، 2003، ص 174) وخلال السنوات القليلة الأخيرة، تم تطوير مواصفات في المجالات البيئية، وخاصة تلك المواصفات التي أعدتها المنظمة العالمية للمواصفات ISO حيث أصدرت مواصفات لنظم الجودة البيئية تتوافق مع الاحتياجات المتزايدة لمنظمة التجارة العالمية، وهي تماثل على درجة كبيرة المواصفات التي أعدت في بعض البلدان في هذا الشأن، مثل المواصفات البريطانية Environmental Management System EMS (BS 7750)" (عباس، 1997، ص143)

وتعتبر المواصفات الدولية أيزو 14000 القاعدة الأساسية لأنظمة الغدارة البيئية، وهي تمثل اقترابا جديدا لتحقيق الحماية والجودة البيئية على مستويين تنظيميين متداخلين عما:

ا- مستوى كلي: يتمثل في مستوى الإجراءات المتبعة والمساندة لتحقيق توافق بيئي داخل الشركة أو المؤسسة وبالنسبة لكافة معاملاتها الداخلية والخارجية.

ب- مستوى جزئي: يتعلق بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالعمليات المستخدمة في كل مراحل الإنتاج بصفة عامة والتغليف والتعبئة بالنسبة للسلع.

2- دراسة تطبيقية على مجموعة من المؤسسات الصناعية في الغرب الجزائري

2-1- منهجية الدراسة :

2-1-1- أدوات جمع المعلومات : قامنا باعداد استبانة لمعرفة أثر الاليات والسياسات البيئية على الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة.

تكونت الاستبانة من مجموعة من المحاور والفقرات،كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم 1: محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	أليات حماية البيئة من التلوث الصناعي	12
02	الميزة التنافسية	10
المجموع		22

المصدر من اعداد الباحثين

2-1-2- صدق و ثبات الاداة

أ- **صدق الاداة** : تم التحقق من صدق الاستمارة من خلال عرضها على مجموعة من الاكادمين و المتخصصين في المجال للتأكد من الصدق الظاهري للاسبانة و ابداء رأيهم حول فقرا الاستمارة , و حصلت الاستمارة على نسبة 81% من قابلية المقياس للتطبيق .

ب- **ثبات الاستبيان** : من أجل استخدام معامل ثبات للاستبان تم استخدام معامل ألفا كرومباخ من أجل تحديد الاتصاق الداخلي لفقرات الاستبانة كما هو موضح في الجدول (02)

الجدول رقم 2 : نتائج معادلة الفا كرومباخ لمحاور الدراسة

الرقم	المحور	قيمة ألفا
01	اليات حماية البيئة من التلوث الصناعي	0.775
02	الميزة التنافسية	0.885
المتوسط		0.846

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير القيم في الجدول أعلاه الى أن اللأداة تتمتع بدرجة ثبا مناسبة لأغراض الدراسة

2-1-3- عينة الدراسة :

الجدول رقم 3: عينة الدراسة

المؤسسة	مدير المؤسسة او نائب المدير	المسؤول البيئي في المؤسسة	رئيس مصلحة المحاسبة	المجموع
الصناعات البترولية	/	35	35	70
الصناعات الغذائية	40	7	36	83
الصناعات النسيجية	3	4	5	12
المجموع	43	46	76	165

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات العينة المستقصاة

اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائيا 165 مسؤلا في المؤسسات الاقتصادية (مدير المؤسسة . نائب المدير . المسؤول البيئي في المؤسسة الاقتصادية .رئيس مصلحة المحاسبة) . وتم توزيع الاستبانة على جميع افراد الدراسة، وتم استعادة 120 استبانة صالحة للتحليل الاحصائي بنسبة 72.72%.

2-1-3- أساليب التحليل الاحصائي :

بعد جمع البيانات و ترميزها بالطرق الاحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS قمنا باستخدام التكرارات و النسب المؤية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ، وتحليل الانحدار الخطي و معادلة معادلة الفاكروميخ و معامل الارتباط بيرسون.

2-2- تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفروض

2-2-1- وصف خصائص عينة الدراسة :

الجدول رقم 4 : خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة%
حجم المؤسسة الاقتصادية	صغيرة	40	33.33
	متوسطة	45	37.5
	كبيرة	35	29.17
العمر الانتاجي للمؤسسة	اقل من 5 سنوات	05	4.17
	بين 5 و 10 سنوات	60	50
	بين 10 و 15 سنة	30	25
	أكثر من 15 سنة	25	20.83
المؤهل العلمي للمسؤول البيئي	ليسانس فما فوق	95	79.17
	اقل من ليسانس	25	20.83
خبرة المسؤل البيئي للمؤسسة في المجال			
	اقل من 05 سنوات	30	25
	من 5 الى 10 سنة	60	50

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-2-2- تحليل نتائج الدراسة :

2-2-2-1- تحليل ومناقشة الفقرات

أ- **تحليل فقرات المحور الاول: أليات حماية البيئة من التلوث الصناعي**

الجدول رقم 5 : نتائج تحليل الاليات البيئية للحد من التلوث

الرقم	المجموعة الاولى : اهتمام المؤسسة بنظام الادارة البيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	توجد مصلحة او ادارة خاصة بالشؤون البيئية تعمل على التنسيق مع المصالح او الادارات الاخرى	4.32	1.96	06
02	توجد لدى الامؤسسة سياسات مكتوبة لتطبق استراتيجية الانتاج الاخضر	4.30	1.95	08
المجموعة الثانية : مشاركة العاملين في تنفيذ السياسات البيئية				
03	توجد قناعة لدى العاملين بأهمية المحافظة على البيئة	4.34	1.97	04
04	يتم تكوين فريق عمل لتحديد المشاكل و الفرص البيئية و العمل على حلها	4.31	1.81	07
05	يسعى العاملون لاستخدام مصادر الطاقة النظيفة بناءا على توجيهات الادارة العليا	4.33	1.80	05
المجموعة الثالثة : اهتمام المؤسسة بالتكنولوجيات الحديثة				
06	تقوم المؤسسة بتعديل مدخلات الانتاج باحلال المواد المستخدمة بمواد غير مضرة للبيئة او اقل خطورة	4.42	1.80	02
07	تقوم المؤسسة باعادة تدوير المخلفات	4.43	1.82	01
08	تطور المؤسسة بتطوير عمليات الانتاج لتقليل حجم المخلفات	4.41	1.81	03
المجموعة الرابعة : مدى التزام المؤسسة بتحقيق متطلبات المنتوج الصديق للبيئة				
09	تهتم الادارة الادارة بتوفير الظروف الملائمة للتخطيط لانتاج الانظف داخل الشركة	4.21	1.90	12
10	تعمل الادارة العليا على تشجيع العاملين على ابتكار أساليب جديدة للحد من التلوث	4.22	1.91	11
المجموعة الخامسة : مستوى التغيير في الاداء البيئي للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة				
11	انخفاض نسبة استخدام الموارد الضارة بيئيا	4.29	1.97	09
12	انخفاض توليد مخلفات العمليات الانتاجية	4.28	1.96	10
	جميع فقرات المحور الاول			

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال قرائة النتائج المعروضة في الجدول رقم (05) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح بين (4.21 و 4.43) و كانت النتائج كما يلي :

1-احتلت الفقرة " تقوم المؤسسة باعادة تدوير المخلفات" المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.43 و ب انحراف معياري 1.82

2-احتلت الفقرة " تقوم المؤسسة بتعديل مدخلات الانتاج باحلال المواد المستخدمة بمواد غير مضرة للبيئة او اقل خطورة" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.42 و انحراف معياري 1.80 .

3-احتلت الفقرة " تطور المؤسسة بتطوير عمليات الانتاج لتقليل حجم المخلفات" بمتوسط حسابي 4.41 و انحراف معياري 1.81.

4-احتلت الفقرة " توجد قناعة لدى العاملين بأهمية المحافظة على البيئة" بمتوسط حسابي 4.34 و انحراف معياري .1.97

5-احتلت الفقرة "يسعى العاملون لاستخدام مصادر الطاقة النظيفة بناءا على توجيهات الادارة العليا" بمتوسط حسابي 4.33 و انحراف معياري 1.80 4.33.

6-احتلت الفقرة "توجد مصلحة او ادارة خاصة بالشؤون البيئية تعمل على التنسيق مع المصالح او الادارات الاخرى " بمتوسط حسابي 4.32 و انحراف معياري 1.9

7-احتلت الفقرة "يتم تكوين فريق عمل لتحديد المشاكل و الفرص البيئية و العمل على حلها" بمتوسط حسابي 4.31 و انحراف معياري 1.81 .

و احتلت الفقرات المتبقية 4،2،11،12،10،9 المراتب المتبقية على الترتيب .

وبصفة عامة فان المتوسط الحسابي العام أكبر من الفرضي و يعني ذلك أن هناك موافقة على محتوى الاستبانة من طرف المستقصين ،(4.32 أكبر من 3)

ويمكن القوا أن افراد العينة يرتبون أبعد أليات حماية البيئة لدى الؤسسة الاقتصادية كما يلي بعد الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة في المرتبة الاولى ثم بعد مشاركة العاملين في تنفيذ السياسات البيئية في المرتبة الثانية ، و يأتي بعد الاهتمام بنظ الادارة البيئية في المرتبة الثالثة .

ب- تحليل فقرات المحور الثاني : الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية

الجدول رقم 6 : نتائج المحور الثاني (تحليل الميزة التنافسية والاداء المالي في المؤسسات الجزائرية)

الرقم	المحور الثاني : الميزة اتنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
المجموعة الاولى : ميزة التكلفة				
01	تخفيض تكاليف المواد الخام	4.32	1.26	06
02	تخفيض تكاليف العمليات الانتاجية	4.31	1.25	07
03	تخفيض تكاليف التوافق مع التشريعات البيئية	4.41	1.91	03
04	تخفيض تكاليف النقل و التوزيع	4.43	1.91	02

المجموعة الثانية : ميزة التمايز (الجودة(				
05	زيادة كفاءة العمليات الانتاجية	4.40	1.90	04
06	زيادة الانتاجية	4.33	1.96	05
07	تنمية و تفعيل الابتكارات في العمليات الانتاجية	4.44	1.88	01
المجموعة الرابعة : الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية				
08	زيادة الحصة السوقية	3.95	0.98	10
09	زيادة الارباح	4.31	1.25	08
10	زيادة معدل العائد على الاستثمار	4.27	1.90	09
مجموع فقرات المحور الثاني		4.28	1.85	

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المعروضة في الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني يتراوح بين (3.93 و 4.44) و كانت النتائج مرتبة كا التالي :

1- أحتلت الفقرة " تنمية و تفعيل الابتكارات في العمليات الانتاجية " المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.44 و انحراف معياري 1.88 .

2-أحتلت الفقرة " تخفيض تكاليف النقل و التوزيع " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.43 و انحراف معياري1.91 .

3- أحتلت الفقرة " تخفيض تكاليف التوافق مع التشريعات البيئية " المرتبة بمتوسط حسابي 4.41 و انحراف معياري 1.91 .

4-أحتلت الفقرة " زيادة كفاءة العمليات الانتاجية " المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.40و انحراف معياري1.96 .

5-أحتلت الفقرة " تخفيض تكاليف المواد الخام " المرتبة بمتوسط حسابي 4.32 و انحراف معياري1.26 .

6-أحتلت الفقرة " تخفيض تكاليف العمليات الانتاجية " المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4.31 و انحراف معياري 1.25 .

و احتلت الفقرات 09،05،10،08 المراتب المتبقية و بمتوسطات حسابية 4.32-4.31-4.27-4.27 على الترتيب .

و بصفة عامة فان المتوسط الحسابي العام أكبر من الفرضي و يعني ذلك أن هناك موافقة على محتوى الاستبانة من طرف المستقصين ، أي (4.28 أكبر من 3)

و يمكن القوا أن افراد العينة يرتبون أبعد تنافسية المؤسسات الصناعية كما يبلي : بعد الجودة (التمايز) في المرتبة الاولى ثم بعد التكلفة في المرتبة الثانية ، و يأتي بعد الاداء المالي في المرتبة الثالثة و الاخيرة .

2-2-2-2- اختبار الفرضيات

أ- اختبار الفرضية الاولى:

لاختبار الفرضية الاولى فقد تم اختبار T ومعامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين اليات حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية و بين الميزة التنافسية على مستوى الدلالة الاحصائية (0.05=

الفرضية الاولى : توجد علاقة ارتباطيه بين آليات حماية البيئة من التلوث الصناعي و بين الميزة التنافسية في المؤسسسات محل الدراسة .

الجدول رقم 7 : نتائج علاقة أليات حماية البيئة من التلوث الصناعي بالميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة

R	قيمة Tالمحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
0.95	58.89	1.65	0.05

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين قوية كون (R) تساوي 0.95 كما أن متغير أليات حماية البيئة من التلوث يفسر 90.25% من المتغير التابع (الميزة التنافسية) ،كما يتضح من خلال النتائج أعلاه أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى المعنوية (5) و هذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ما يعني وجود علاقة بين أليات حماية البيئة من التلوث الصناعي و الميزة التنافسية بالمؤسسات الصناعية محل الدراسة .

ب– الفرضية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة احصائية لمدى ادراك المؤسسات الجزائرية لاهمية الحد من التلوث البيئي و المسؤلية البيئية تعزي للمتغيرات الخاصة (حجم المؤسسة . عمرها الانتاجي . المؤهل العلمي للقائم على البيئة في المؤسسة . خبرة المسؤول البيئي في المؤسسة) للمؤسسات في العينة .

لاختبار هذه الفرضية تم اختبار تحليل التباين الاحادي، لمعرفة فروق ذات دلالة احصائية لمدى ادراك المؤسسات الصناعية الجزائرية للمسؤلية البيئية تعزي للمتغيرات االخاصة(حجم المؤسسة . عمرها الانتاجي . المؤهل العلمي للقائم على البيئة في المؤسسة . خبرة المسؤول البيئي في الشركة) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة الاحصائية (&=0.05).

الجدول رقم 8 : اختبار التحليل الاحادي

المتغير	الجنس	العمر	نوع الوظيفة	المستوى التعليمي	الخبرة
	قيمة T	قيمة F	قيمة F	قيمة F	قيمة F
المسؤولية البيئة	15.96	19.47	147.7	78.24	222.65
الميزة التنافسية	14.20-	25.97	66.7	45.75	165.86
المجموع	9.74	11.08	74.56	58.23	67.40

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول يتبين لنا ما يلي :

أن مستوى المعنوية لجميع المحاور تساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 و كانت T و F المحسوبة لجميع المحاور (9.74 ، 11.08 ، 74.56 ، 58.23 ، 67.40) أكبر من T و F الجدولية المساوية ل 3.07 و هذا يعني رفض الفرضية الايجابية اي انه توجد فروق ذات دلالات احصائية لمدى ادراك المؤسسات الصناعية الجزائرية للمسؤلية البيئية تعزى للمتغيرات الشخصية (الخبرة في الوظيفة ، المستوى التعليمي ، المستوى الوظيفي ، العمر) لأفراد العينة .

3- الخلاصة:

3-1- النتائج :

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى مجموعة من النتائج هي :

- تهتم المؤسسات الصناعية الجزائرية بالبيئة و تسعى جاهدة للحد من التلوث البيئي .
- اهتمام المؤسسة بنظام الادارة البيئية حيث أن معظمها يوفر مصلحة او ادارة خاصة بالشؤون البيئية تعمل على التنسيق مع المصالح او الادارات الاخرى و لديها سياسة واضحة للوصول للتقليل من التلوث البيئي.
- تشارك المؤسسات الصناعية الجزائرية العاملين في تنفيذ السياسات البيئية فمن خلال دراستنا لمسنا أن هناك قناعة لدى العاملين بأهمية المحافظة على البيئة، كما أن العديد من المؤسسات تقوم بتكوين فريق عمل لتحديد المشاكل و الفرص البيئية و العمل على حلها.
- تهتم المؤسسات الجزائرية بالتكنولوجيات الحديثة الى حد ما تقوم المؤسسة بتعديل مدخلات الانتاج باحلال المواد المستخدمة بمواد غير مضرة للبيئة او اقل خطورة كما أن هناك من المؤسسات من تقوم باعادة تدوير المخلفات .
- بالنسبة لمستوى التغيير في الاداء البيئي للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة و جدنا أن أكثر من 50% من المؤسسات الصناعية خفضت من استخدام الموارد الضارة بيئيا ما أدى الى تخفيض حجم مخلفات العمليات الانتاجية الضارة .
- بالنسبة لتأثير أليات حماية البيئة من التلوث الصناعي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة وجدنا أن هذا الاثر ايجابي سواء من ناحية ميزة التكلفة او من ناحية ميزة التمايز كما يلي :

✓ **ميزة التكلفة** : كلما التزمت المؤسسة بالمسؤلية البيئية فذلك يقابله تخفيض في تكاليف عملية الانتاج غلى المدى المتوسك و الطويل كما يؤدي الالتزام المبكر بهذه الاليات الى تخفيض تكاليف التوافق مع التشريعات البيئية مستقبلا.

✓ **ميزة التمايز** : يؤدي الالتزام بأليات حماية البيئة من التلوث الصناعي الى زيادة كفائة عمليات الانتاج كما يدفع المؤسسة الاقتصادية الى تفعيلو تنمية الابتكارات في العمليات الانتاجية.

3-2- التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلنا اليها نقدم بعض التوصيات التي نراها مهمة للمؤسسات محل الدراسة :

- الاتجاه نحو تبني سياسات بيئية أكثر فعالية وكفاءة في المحافظة على البيئة من خلال دعم الإطار المؤسساتي والتشريعي إضافة إلى إدخال تدريجي للأدوات الاقتصادية.
- استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.
- ضرورة دراسة التأثير البيئي ضمن دراسات الجدوى المشاريع التي تقوم بها المشروعات السياحية مستقبلا لتحقيق التنمية المستدامة. التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
- يجب على المؤسسات الاقتصادية التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح. كما يمكن للحكومة أن تقدم حوافز للتحول الى استخدام الطاقات المتجددة و النظيفة في المؤسسات الاقتصادية .

قائمة المراجع باللغة العربية :

احمد خليفة. (2000). السياسات البيئية و اثرها على دالة انتاج الصادرات الصناعية (رسالة منشورة غير منشورة). القاهرة: كلية التجارة و ادارة الاعمال ، جامعة حلوان.

أحمد محمد عبد العال رشوان. (2012). *تأثير متطلبات الوصول للإنتاج الأنظف على الأداء لتدعيم القدرة التنافسية في المنظمات الصناعية المصرية*. الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

امال اسماعيل. (2003). تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة ، مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية(رسالة ماجستير). القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

خالد مصطفى قاسم. (2007). *الادارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

رشوان عبد العال محمد أحمد. (2012). *تأثير متطلبات الوصول للانتاج الأنظف على الأداء لتدعيم القدرة التنافسية في المنظمات الصناعية المصرية*. الأسكندرية: كلية التجارة جامعة الأسكندرية.

سلوى سليمان، و وآخرون. (1998). آليات تحفيز الحفاظ على الطاقة و البيئة في مصر . *مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية* .

صالح وهبي. (2001). *قضايا عالمية معاصرة*. دمشق: دار الفكر.

عبد العزيز الجندي. (2000). التشريعات البيئية. *مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة* (10).

ماهر على النادي شريفة. (2007). القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة في مصر (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: جامعة حلوان.

محمد ابراهيم دليا. (2006). *أليات حماية البيئة وأثرها على التنافسية الصناعية دراسة حالة جمهورية مصر العربية*. القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

محمد الشيخ. (2002). *الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث لبيئة ووسائل الحماية منه*. الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية.

محمد طعيمة. (2001). *دور السياسة الصريبية في مكافحة تلوث البيئة*. الجيزة: مطبعة العمرانية.

محمد عباس. (1997). *نظم الادارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية ايزو 14000*. بغداد: دار الكتب العلمية.

محمد مسعودي. (2008). دور الجباية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستر غير منشورة). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

مروان الصباغ. (1992). *البيئة وحقوق الإنسان*. بيروت: كومبيو نشر .

منار مصطفى. (1999). السياسات الحكومية البيئية و قرارات المنشئات الصناعية. *مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية جامعة القاهرة*.

نادية ح صالح. (2003). *الادارة البيئية (المبادئ و الممارسات)*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

ياسر شريف. (2003). الاشتراطات البيئية الدولية وأثارها غلى قطاع الصناعة في مصر. *كلية الاقتصاد و العلوم السياسية*.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

Kolstad, D. C., & Xing, Y. (2002). Do Lax Environmental Regulations Attract Foreign Ir.vaiment ?". *Working Paper 28, Department of Economies University of Califomia , Santa Barbra*.

office of Technology Assessment, U. (1992). *trade and Environment.* Washinston: Report no OTA BP-ITE- 94.

Perman, R. (1996). *Natural Resource and Everonmental Economiecs.* Pearson Education.

Shelton, D. (2002). Human Rights Healt and Envernomental Protection , Linkage in Law and Practice. *Health and Human Rights ,working Paper Series No , World Health Organization*.

UNEP. (2007). International Enveronmental Governance. *Multilateral Enveronment Agreements*.